

فكما أشار العيد (٢٠٢٠) والواibli (٢٠٢٠) قد حلّ مفهوم درجة الذكاء محل مفهوم العمر العقلي الذي كان يُستخدم في اختبارات ذكاء ستانفورد بينيه ببداية التطبيق بوصفه مؤشرًا لقياس أداء الفرد، ويعود السبب إلى أن درجات العمر العقلي مقارنة بدرجات حاصل الذكاء؛ تعدّ مؤشرًا لأداء الطفل مقارنة بالآخرين ممن هم في عمره، ولكنها غير مفيدة في المجموعات العمرية المتقدمة كالبالغين، حيث لُوحظ أن العمر الزمني لهذه المجموعات يتزايد بشكل أسرع عن العمر العقلي؛ مما يجعل هؤلاء الأفراد يبدون أقل ذكاءً مما هم عليه، وفي سياق متصل المعاقين فكريًا يختلف في مستوى قدراتهم العقلية والسلوكية ونضجهم الاجتماعي ووضعهم الجسمي كما يختلفون من حيث الأسباب التي أدت إلى اعاقتهم الفكرية، أي إنهم ليسوا على درجة واحدة في قدراتهم في التعلم والتدريب والتكييف الاجتماعي والتحكم في انفعالاتهم وعواطفهم. فيعتبر قياس السلوك التَّكِيُّفِيَّ ذو أهمية بالغة في عملية التشخيص ويحظى باهتمام واسع في ميدان التربية الخاصة فهو يجسد مفهوم السلوك التَّكِيُّفِيَّ في صورته العامة في تلك المهارات والتصّرّفات التي يؤديها الفرد في حياته اليومية، وتحقيقًا لبلوغ احتياجات اليومية المعتادة ضمن إطار المنظومة وثقافة المحيط البيئي المادي والاجتماعي الذي يعيش فيه، وحتى يُصبح الفرد متمكنًا فعليه إظهار الحد الأدنى من التوقعات والتصّرّفات الحياتية اليومية، ولا تتحصر مظاهر السلوك التَّكِيُّفِيَّ في تلك المهارات المادية والحسية، بل تتعداها لتشمل مهارات أوسع تُغطي الجوانب السلوكية المتعلقة بالأبعاد: النفسية والعاطفية أو الوجدانية والاجتماعية ولكن السلوك التَّكِيُّفِيَّ - بوصفه مصطلحًا - وتعودت الصيغ والسميات التي تناولها العلماء عبر الزمن، ومن هذه السميات: الكفاية الاجتماعية، واختلاف الصيغ والسميات أُشير إليه في العديد من تعريفات الذكاء - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - وهو ما يؤكد أن هناك علاقة ترابطية بين مفهومي الذكاء والسلوك التَّكِيُّفِيَّ؛ بمعنى أنه لا يختلف اثنان على أن أداء الفرد لسلوكه التَّكِيُّفِيَّ وظهوره بصورة طبيعية يتوقف على مستوى أداء الوظيفي للقدرة العقلية (الذكاء)، ومن هذه النقطة جاءت الحاجة إلى وجود أسلوب أو طريقة لتشخيص الأداء الوظيفي العام، الذي يرتكز بدوره على عامل الذكاء والسلوك التَّكِيُّفِيَّ .